

Distr.
GENERAL

A/CONF.164/21
17 August 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة

السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة

السمكية الكثيرة الارتحال

نيويورك، ١٥-٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤

بيان أدلى به رئيس المؤتمر في افتتاح الدورة الرابعة،

المعقودة في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٤

أرحب بكم في الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال.

هذه دورة هامة. إنها هامة لأنه سيتعين على المؤتمر أن يتخذ عدة قرارات حاسمة أثناء الدورة وهذه القرارات لن تحدد المسار المباشر لهذا المؤتمر فحسب، بل ستحدد أيضا ما إذا كنا جادين في أن نلزم أنفسنا بالاستخدام المستدام للموارد الحية للمحيطات. وباختصار، فإن قرارنا سيحدد مستقبل المصايد العالمية للأسماك.

وهذه الدورة هامة أيضا لأننا نلتقي عشية دخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ حيز النفاذ - وهو حدث ذو أهمية بارزة، إذ سينتقل بالمجتمع الدولي إلى مستوى جديد مدعم من الالتزام الجماعي باقامة نظام في المحيطات. ومن العناصر المحورية في هذا النظام الجديد حماية محيطات العالم وحفظها والاستخدام المستدام للموارد البحرية. فهذه الاتفاقية قوة عتيقة خلاقة وقد آن للمجتمع الدولي لأن ينفذ إنفاذا كاملا هذا النظام الجديد المجسد فيها نصا وروحا.

ويحسن بنا أن نذكر هذه المرة أن قادتنا قد اعترفوا في مؤتمر قمة الأرض بريو دي جانيرو بفشل المجتمع الدولي في ادارة الموارد العالمية للأسماك على النحو المناسب، وحددوا هذه المشاكل في جدول أعمال القرن ٢١ على النحو التالي: الادارة غير الوافية بالغرض لمصايد الأسماك، والاستغلال المفرط لبعض الأنواع، وصيد الأسماك غير المنظم، والتمويل الزائد عن اللزوم، وحجم الأسطول المفرط، وتغيير أعلام السفن تهربا من الضوابط، وأدوات الصيد غير المنتقاة انتقاء كافيا، وقواعد البيانات غير الموثوقة، وأهم الأسباب جميعا في اعتقادي هو الافتقار إلى التعاون الكافي بين الدول. وقد كلف هذا المؤتمر بايجاد أجوبة لهذه المشاكل.

لذلك يتعين علينا أن نبدأ من منطلق أن النظام الطوعي لتنظيم المصايد العالمية للأسماك قد باء بالفشل. فالدول التي يشتغل رعاياها بصيد الأسماك، لا سيما منها تلك التي تزاول الصيد التجاري للأسماك على نطاق واسع، سواء كانت دولاً ساحلية أو دولاً تصيد الأسماك في المياه النائية، لم تف بمسؤولياتها في الحفظ والادارة. وقد فشلت في تنظيم أنشطة صيادي الأسماك، وليس لديها تشريع سار يفني بالغرض، أو هي قد أخفقت في إنفاذ الأنظمة القائمة على النحو الملائم، وهي مسؤولة عن تشجيع نشوء الفوضى في المحيطات والمساهمة فيها بأن تغدق على صناعات صيد الأسماك لديها بالاعانات الواسعة النطاق. وتتجاوز الاعانات التي تدفعها سنوياً الدول الرئيسية التي تصيد الأسماك ٥٠ بليون دولار - وذلك بالرغم من الإفراط في التمويل الزائد عن اللزوم.

وكانت نتيجة هذا الامداد بالمعونات على نطاق واسع مع مرور الوقت أن تزايد حجم أساطيل صيد الأسماك في العالم، في العقدين الأخيرين، ضعفي معدل النمو في حجم المصيد البحري في العالم. وفي خلال هذه الفترة، بلغت ذروة الصيد من الأسماك البحرية في العالم إلى ٨٦ مليون طن في عام ١٩٨٩ ولم تصل ذلك المستوى مرة أخرى، بل، في الواقع، انخفضت منذئذ، رغم الزيادة في الجهد. غير أن الطاقة الاستيعابية الزائدة للأساطيل قد أبقى عليها وظلت تؤثر تأثيراً عميقاً في استدامة موارد الأسماك بل وفي اقتصادات صناعة صيد الأسماك. ويتعين على المجتمع الدولي أيضاً أن يتصدى للتناقض الأساسي القائم بين واقع كون موارد المحيطات محدودة والنزوع إلى استغلالها بأقصى ما يمكن وما دام ذلك ممكناً.

إن صيد الأسماك غير المنظم عرضة لأن يخضع لجشع صيادي الأسماك ولمنطق زائف مؤداه أنك إن تركت أي قدر من الأسماك خلفك فإن غيرك سيصيده على كل حال. لقد تثبت فشل سبل الوصول المفتوحة. فالدول تتجاهل حقيقة أن الحق في صيد الأسماك حق مشروط، سواء كان هذا الحق متعلقاً بالمناطق الاقتصادية الخالصة أو بمناطق أعالي البحار. فهذا الحق يقتصر بواجب ادارة وحفظ الموارد حتى يتأتى للأجيال الحاضرة والمقبلة استخدامها. ولذلك فإن الحق في صيد الأسماك له طابع من "القوامة" - إنه أمانة. واساءة استعمال هذه الأمانة عمل غير اجتماعي، وسبق للمجتمع الدولي أن استكمل اتفاقية قانون البحار بغية تنظيم مجالات أخرى من السلوك غير الاجتماعي من قبيل الاتجار بالمخدرات، وتهريب ونقل النفايات الصناعية. ولا يمكن استثناء الأنشطة التي تؤدي إلى ممارسات لا مسؤولية لصيد الأسماك. فالعالم يتوقع من هذا المؤتمر أن يخرج بنتيجة ملموسة، نتيجة تؤدي حتماً إلى تغيير في السلوك إذا أريد تجنب أزمة في المصايد العالمية للأسماك.

ولكي تكون هذه النتيجة فعالة، يجب أن تتضمن العناصر الرئيسية التالية:

(١) يجب أن تضع معايير دولية للحد الأدنى على قدر كاف من التفصيل لحفظ وإدارة الموارد السمكية؛

(٢) ويجب أن تكفل أن تكون التدابير المتخذة للحفاظ والادارة في المناطق الاقتصادية الخالصة وفي المناطق الملاصقة من أعالي البحار، منسجمة ومترابطة بغية مراعاة الوحدة البيولوجية للأنواع ودعم النظام الأيكولوجي؛

(٣) ويجب أن تضمن وجود آلية فعالة لكفالة التقيد بتلك التدابير وإعمالها؛

(٤) ويجب أن تقضي بوجود اطار متفق عليه عالميا للتعاون الاقليمي في مجال حفظ مصايد الأسماك وادارتها، يتماشى مع الحالة السائدة في كل منطقة، على نحو ما تتوخاه اتفاقية قانون البحار؛

(٥) ويجب أن تقضي بوجود آلية اجبارية ملزمة لتسوية المنازعات، تتماشى مع اتفاقية قانون البحار، موفرة في آن واحد لأطراف النزاع المرونة اللازمة لاستخدام آلية من اختيارهم.

ومن خلال المناقشات والمشاورات التي أجريتها مع عدد كبير من المشاركين في المؤتمر، أعتقد بأن هذا هو نوع النتيجة التي يتوقعونها من مداولاتنا. وهذا أيضا هو ما يتوقعه الجمهور عامة. غير أن هذه النتيجة لا يمكن تحقيقها الا إذا اكتست صيغة فعالة، وإلا فاننا سنعود إلى نقطة البداية، أي، إلى النظام الطوعي الفاشل. فعلى المؤتمر أن يتدبر في هذه المسألة الهامة وأن يخرج بقرار مبكر بشأنها.

وأيا كان القرار، فإن علينا أن نخرج بنتيجة سريعة ومقبولة وناجحة لهذا المؤتمر. وأي نتيجة أخرى لن يكون من شأنها إلا أن تفضي إلى الفوضى في البحر. ولا يمكننا أن نسمح بإحلال الاجراءات المتخذة من جانب واحد محل الحل المتعدد الأطراف فستكون انتكاسة مريعة للنظام الجديد للمحيطات، ذلك النظام الذي يوازن بانصاف بين حقوق الدول وواجباتها، ويبث اليقين في قانون البحار عامة، ويشجع استخدام البحار والمحيطات ومواردها في الأغراض السلمية.

ومنذ أن بدأ هذا المؤتمر قبل سنتين خلتا، شهدنا تدهورا في حالة مصايد الأسماك. وشهدنا تدميرا لبعض الأرصدّة في أغنى مناطق صيد الأسماك في العالم. ورأينا مواسم صيد الأسماك تغلق مبكرا بسبب ندرة الأرصدّة السمكية. وشهدنا توترا ينشأ بين صيادي الأسماك من مختلف الجنسيات وبين الدول في العديد من بقاع العالم، وبدأت السفن الحربية مرة أخرى ترافق أساطيل صيد الأسماك. ورأينا محاولات ترمي إلى التحايل لاحباط تدابير الحفظ الشرعية عن طريق تغيير أعلام السفن. الأمر الذي يجبر على الرد غير المرغوب فيه المتمثل في اتخاذ إجراء من جانب واحد.

ولا يمكننا أن ننحو باللائمة على العوامل البيولوجية وحدها للنضوب السريع في الأرصدّة السمكية. فهو ناتج إلى حد كبير عن التجاوزات التي يرتكبها الانسان. ولا يمكننا أن نلوم على الآخرين على التوترات الدولية المتصلة بالمصايد، كما لا يمكن أن نتوقع من صيادي الأسماك في العالم أن يتصرفوا بمسؤولية، إذا

نحن، ممثلي الدول، أخفقنا جماعيا في وضع قواعد ملائمة وفعالة لتنظيم مصايد الأسماك وخاصة في أعالي البحار. وستتفاقم الحالة كثيرا إذا فشلنا في مساعدتنا. فلنتحرك إذن بسرعة وجرأة ونرد ردا بناء وفعالا على المشاكل التي تواجهنا. فقد عهد إلينا بالتصدي لهذه المشكلة، ولا يتوقع المجتمع الدولي أقل من هذا، واسمحوا لي أن أضيف أنني أتعاطف تماما مع تلك الوفود التي لا قبل لها بالتفاوض الممتد المتطاوّل. ولا ينبغي أن نخلق، عن طريق التأخيرات، أحوالا للمزيد من الإجراءات الانفرادية.

في خلال الدورات الثلاث السابقة، استطعنا أن نحدد المشاكل التي تواجه إدارة وحفظ الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال. وقد عملنا على إيجاد أجوبة لهذه المشاكل. وحددت المسائل بوضوح في النص التفاوضي الذي أعده الرئيس ونقح في الاجتماعات المتتالية، بغية وضع المناقشات والمفاوضات التي أجريناها في الاعتبار.

وصدر آخر تنقيح لهذا النص في آخر يوم من دورة الربيع. وستكون هذه أول فرصة للوفود لبدء آرائها في النص التفاوضي المنقح الوارد في الوثيقة A/CONF.164/13/Rev.1. وقد سنحت لي الفرصة بدوري للتفكير في النص مستفيدا من بعض مشاوراتي مع بعضكم فيما بين الدورات، وأعتقد أن بالإمكان ادخال تحسينات على النص في مجالات معينة. وأنتم على اطلاع على الكثير من مضمون النص التفاوضي وأرى أن ثمة اتفاقا واسعا بشأن العديد من المسائل. غير أنه لا يمكن حل بعض المسائل المعلقة حلا مرضيا إلا بعد أن يحل المؤتمر مسألة شكل النتيجة. وهذه مسألة يتعين على المؤتمر أن يناقشها على وجه الاستعجال وأن يخرج بنتيجة في أسرع وقت ممكن، على ألا يتعدى ذلك نهاية هذا الأسبوع، إذا أردنا أن نحرز تقدما. ولن يتأتى تنقيح هذا النص بنجاح إلا إذا اتفقنا على الشكل الذي نفرغ فيه حل المسائل التي ننظر فيها.

وفي أعقاب مشاوراتي مع أعضاء المكتب، فإنني، بالتالي أقترح عليكم برنامج العمل التالي لهذه الدورة:

(١) ينبغي أن تبدأ الجلسة العامة، في اجتماعات غير رسمية، مباشرة بالاستماع إلى تعليقات عامة موجزة على النص التفاوضي، المنقح الوارد في الوثيقة A/CONF.164/13/Rev.1 إذا كانت ثمة فعلا وفود ترغب في الادلاء بهذه التعليقات العامة. وينبغي أن تختتم هذه المرحلة بعد الظهر إذا أمكن؛

(٢) ينبغي أن يشرع المؤتمر بعدئذ في استعراض النص التفاوضي فرعاً فرعاً، بدل استعراضه فقرة فقرة. ولعل من المفيد أن تركز الوفود تعليقاتها على أحكام محددة. وينبغي أن نسعى إلى إنهاء هذه العملية بحلول يوم الأربعاء، إذا أمكن؛

(٣) وفي نهاية القراءة الأولى للنص التفاوضي، ينبغي أن يتناول المؤتمر مسألة شكل نتيجة مداولاته، حتى يتأتي لأي تنقيح آخر للنص التفاوضي أن يأخذ ذلك في الاعتبار. وسأضطلع بمشاورات بشأن هذه المسألة وأعود إليها يوم الخميس؛ و

(٤) وفي أعقاب القراءة الأولى، سيقوم الرئيس بمشاورات غير رسمية بشأن تلك المسائل التي حددت بوصفها مجالات يمكن إحداث تحسينات إضافية فيها، على أن تظل الجلسة العامة دائما على علم بالتطورات؛

(٥) وينبغي أن نسعى، إذا أمكن، إلى التوصل إلى نص منقح للنظر فيه في بداية الأسبوع الثاني من هذه الدورة.

إن هذا البرنامج هو دليل لعملنا وسيطبق بمرونة في ضوء التطورات أثناء الدورة.

إن أماننا قدرا هائلا من العمل. وأنا على يقين من أننا سنحقق الكثير بتعاونكم ومساعدة الزملاء القديرين والمرموقين في المكتب.

واسمحوا لي، أولا، أن التمس موافقتكم على برنامج العمل الذي اقترحته.

— — — — —